

Distr.: General
15 August 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

البند ٥٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال
القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٩٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وهو يوفر ما استجد من معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية لدفع عملية تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة قدما باتباع سبل عدة من بينها إقامة شراكات من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويتضمن التقرير لمحة عامة للاتجاهات الأخيرة في التنفيذ وموجزا لنتائج أعمال الهيئات الحكومية الدولية ومعلومات حديثة عن الأنشطة الجارية المشتركة بين الوكالات.

* A/62/150.



وقد بدأت تبدى في عملية التنفيذ بعض السمات المشتركة مما يسهل الجهود المتواصلة التي تبذلها جميع جهات التنفيذ الفاعلة لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ومن الخطوات التي اتخذتها الحكومات والجهات المعنية الأخرى لتعجيل بعملية التنفيذ: بلورة رؤية للتنمية المستدامة وتحديد بؤرة تركيز استراتيجية لها واعتماد مبادئ أساسية في التنمية المستدامة يسترشد بها في خطط كل قطاع، واتباع نهج متكامل وكلي مع التركيز على الصلات والأنظمة ككل، وضمان المشاركة الواسعة في التنفيذ، وخصوصا مشاركة أصحاب المصلحة، والتركيز بشكل عملي على تدابير محددة والمعايير المرتبطة بها. وينبغي للدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية المضي على مسار التنفيذ هذا مع السعي إلى تعجيل وتيرة التقدم.

المحتويات

الفقرات الصفحة

٤	٣-١	أولا - معلومات أساسية
٤	١٥-٤	ثانيا - لمحة عامة
٨	٢٤-١٦	ثالثا - الإجراءات المتخذة على الصعيد الحكومي
٩	١٩-١٧	ألف - المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٩	٢٤-٢٠	باء - نتائج الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة
١١	٢٨-٢٥	رابعا - التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات
١٢	٣٤-٢٩	خامسا - الأنشطة الإقليمية
١٥	٤٠-٣٥	سادسا - المجموعات الرئيسية
١٧	٤٨-٤١	سابعا - الشراكات من أجل التنمية المستدامة
١٩	٥٠-٤٩	ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات
			المرفق
٢١		إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

أولاً - معلومات أساسية

١ - دعت الجمعية العامة في قرارها ١٩٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ إلى التنفيذ الفعال للالتزامات والبرامج والأهداف المحددة زمنياً والمعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ وأعدت الجمعية تأكيد هدف تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(١)، بوسائل منها تعبئة الموارد المالية والتكنولوجية، وكذلك برامج بناء القدرات ولا سيما في البلدان النامية؛ وكررت الجمعية تأكيدها أن لجنة التنمية المستدامة هي الهيئة الرفيعة المستوى المسؤولة عن التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة وأنها بمثابة منتدى للنظر في المسائل المتصلة بتكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وأهابت بالحكومات أن تدعم عمل اللجنة.

٢ - وفي هذا الصدد، كررت الجمعية دعوتها لمؤسسات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها المعنية، ومرفق البيئة العالمية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية والإقليمية إلى أن تشارك بفعالية كل في حدود ولايته في عمل اللجنة. وقدمت الجمعية توجيهات إضافية بشأن الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

٣ - ولقد جرى إعداد التقرير الحالي عملاً بقرار الجمعية العامة ١٩٥/٦١ لتوفير كل ما استجد من المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار. وينبغي قراءته بالاقتران مع التقارير الأخرى المقدمة في إطار البند المتعلق بالتنمية المستدامة في جدول الأعمال، ومن بينها التقارير المتصلة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، فضلاً عن التقرير المتعلق بالمسائل ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثانياً - ملحة عامة

٤ - تحل في هذا العام الذكرى العشرون لإصدار تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المعنون "مستقبلنا المشترك"^(٢) (A/42/427) والمسمى أيضاً تقرير بروتلاند على اسم

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٢) أكسفورد، المملكة المتحدة، ونيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٨٧، انظر أيضا الوثيقة A/42/427، المرفق.

غرو هارلم بروتلاندرئيسة اللجنة). وعلى امتداد العقدين الماضيين، ساهم التقرير بصورة كبيرة في توعية الحكومات والمنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية، ومنها المجموعات الصناعية والتجارية، والجمهور عموماً، بحتمية الحاجة إلى الانتقال إلى التنمية المستدامة. وجاء مفهوم التنمية المستدامة، الذي ورد تعريفه في التقرير على أنه: ”التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها“، ليسلط الضوء على بعد جديد للتنمية ألا وهو – الإنصاف والعدالة، بين مختلف الأجيال وفيما بين أبناء الجيل الواحد والمسؤولية العمل وفقاً لذلك.

٥ - وقد أدرج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢، التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة في مفهوم التنمية المستدامة. وسلط المؤتمر الضوء، استناداً إلى المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(٣) وجدول أعمال القرن ٢١، على الحاجة الملحة إلى معالجة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بطريقة متكاملة ومتوازنة، وقدم توجيهات وخطة عامة لأعمال المتابعة.

٦ - ويذكر أن المؤتمرات العالمية واجتماعات الاستعراض التي عقدت منذ مؤتمر ريو أعادت تأكيد مبادئ ريو وجدول أعمال القرن ٢١. وفي عام ٢٠٠١، قررت الجمعية العامة أنه يجب عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، لتوفير مزيد من الزخم من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتضمنت خطة متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“^(٤) أهدافاً وغايات محكمة بإطار زمني محدد وركزت بصورة واضحة وقوية على الأعمال التي تمكن من تنفيذ الخطة على كافة المستويات. وقد تناولت التقارير السابقة، المقدمة إلى الجمعية بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بالوصف التقدم المحرز في مجالات عدة من بينها صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية وتنفيذها، الأنشطة التي تضطلع بها السلطات المحلية، وتنامي مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، من خلال عدة قنوات من بينها الشراكات بين الحكومات وقطاع الأعمال، والتثقيف فيما يتصل بالتنمية المستدامة. وبدأ التركيز القوي على معالجة مسألة الحواجز والعوائق وعلى إيجاد الحلول يعزز ثقافة التنفيذ على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

(٣) تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد ١، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١٥، المرفق الأول.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.11.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

٧ - وقد بدأت تبدى في عملية التنفيذ بعض السمات المشتركة مما يسهل الجهود المتواصلة التي تبذلها جميع جهات التنفيذ الفاعلة لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ومن بين الإجراءات الأخرى المتخذة، تعد بلورة رؤية استراتيجية للتنمية المستدامة وتحديد بؤرة استراتيجية لها في أغلب الأحيان، نقطة انطلاق رئيسية في عملية التنفيذ. وكما يتبين من التقارير التي قدمت مؤخراً إلى الجمعية العامة، عكفت الحكومات الوطنية على صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة الهدف منها إرساء إطار عمل استراتيجي وطني يستند إليه في توجيه عملية التنفيذ وتنسيقها. وما زالت بلدان كثيرة ماضية في العمل على صياغة استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وتنفيذها، وذلك بعدة طرق من بينها عمليات استعراض الأقران. وقد نشرت لمحات عن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، تتناول ضمن ما تتناول الوضع الراهن على موقع أمانة لجنة التنمية المستدامة على شبكة الإنترنت <http://www.un.org/esa/sustdev/natinfo/natinfo.htm>.

٨ - وفي بعض الحالات، جرى تطبيق مبادئ التنمية المستدامة لتوجيه خطط أو استراتيجيات التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو القطاعية. فقد طبقت الصين، على سبيل المثال، مبادئ التنمية المستدامة في صياغة خططها الخمسية الحادية عشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠) وهي منذ ذلك الحين تبذل قصارى جهدها في بناء مجتمع متجانس وحماية البيئة والموارد الطبيعية، بموازاة جهودها لزيادة نموها الاقتصادي. وكما أن التقدم العظيم الذي أحرزته الصين في مجال الحد من الفقر ساهم في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن التقدم في مجال التنمية المستدامة في الصين سيلهم ويجفز على المزيد من أعمال التنفيذ في مناطق أخرى من العالم.

٩ - وفي بلدان كثيرة، استرشدت الحكومات أيضاً بمبادئ التنمية المستدامة في صياغة استراتيجيات قطاعية. فعلى سبيل المثال، راعى الأردن في تطوير قطاعه الزراعي دور الزراعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في حماية الموارد الطبيعية للبلد. فاستراتيجية الأردن الوطنية للتنمية الزراعية للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠ تدرس الوضع الحالي للقطاع الزراعي ووضع المستقبل على أساس سيناريو الوضع "القائم" وسيناريو "التنمية". وتقدم الاستراتيجية بعد ذلك لمحات عن المشاريع المقترحة في خمسة قطاعات فرعية، حيث تفحصها باستخدام نهج متكامل يضم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويبين كل هدف منها على حدة.

١٠ - وفي بلغاريا، جرى الربط بصورة وثيقة بين الإدارة المستدامة للموارد الأرضية والاستراتيجية الوطنية للبيئة للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤. وتعهدت الحكومة بإعداد أطر عمل

تشريعية وتنظيمية لإدارة مستدامة للموارد الأرضية وبناء القدرات باستخدام عدد من البرامج والتدابير التي تعالج النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لإدارة الأراضي. وبالمثل في كولومبيا، أدمجت الحكومة خطة العمل الوطنية لمكافحة الجفاف والتصحر في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٠، بحيث تعالج بصورة متكاملة قضايا صون الغابات وإدارة المياه واستصلاح أحواض الأنهار والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية.

١١ - وثمة خطوة هامة أخرى يمكن أن تسهل التنفيذ، ألا وهي اتباع نهج متكامل وكلي مع التركيز على الصلات والأنظمة ككل. ففي غانا، على سبيل المثال، اعتمدت الحكومة برنامج العمل الوطني لمكافحة التصحر كإطار للتخطيط الاستراتيجي من أجل حماية الموارد الطبيعية في الصحارى والمناطق المتضررة من التصحر وإدارتها على نحو مستدام. فبدلاً من التركيز على الصحارى والمناطق المتضررة من التصحر فحسب، يهدف البرنامج إلى تنفيذ برامج سليمة بيئياً وشاملة اجتماعياً لتنمية المناطق المعرضة للجفاف وشبه القاحلة والقاحلة، وذلك بالاستعاضة بالآليات القائمة على التشارك بإدراج استراتيجيات الحد من الفقر وبرامج قطاعية أخرى، مثل برامج الحراثة والزراعة والمياه والصحة، في الجهود المبذولة حالياً لمكافحة الجفاف والتصحر. وعلاوة على ذلك، قامت الحكومة، في ضوء ما استفادته من تجربتها الأخيرة في مجال التنفيذ، بتعميم مراعاة برنامج مكافحة الجفاف والتصحر في الاستراتيجيات القطرية للحد من الفقر وفي إطار التخطيط الوطني للتنمية.

١٢ - وتمثل المشاركة الواسعة في التنفيذ، ولا سيما مشاركة أصحاب المصلحة، عنصراً رئيسياً آخر من العناصر اللازم توافرها لإحراز التقدم في التنفيذ. ففي كرواتيا، على سبيل المثال، وضعت الحكومة الخطة الكرواتية للزراعة والتنمية الريفية (للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦) باتباع نهج تضمن إشراك جميع أصحاب المصلحة لإيجاد حل يعالج في آن واحد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية الزراعية والريفية. ويستند تنفيذ الخطة إلى نهج "من القاعدة إلى القمة" حيث جرى تجميع استثمارات موارد الدولة والمقاطعات والمناطق المحلية والرسوم المحصلة من المستفيدين. وتشارك أجهزة الحكم المحلي مشاركة نشطة في عملية اتخاذ القرار بأكملها. وقد ساعدت تلك المشاركة العريضة القاعدة التي تشمل جميع أصحاب المصلحة في ضمان حماية الخطة للمناطق الريفية وتنميتها للحفاظ على السمات التقليدية للزراعة في كرواتيا وفي الوقت ذاته تعزيز إنتاج وتسويق المنتجات الغذائية والزراعية.

١٣ - ومما ساعد أيضاً على تقدم التنفيذ بالتركيز بصورة عملية على تدابير محددة المعايير المرتبطة بها. وبدأ عدد متزايد من جهات التنفيذ الفاعلة يتبع هذا النهج القائم على النتائج، الذي غالباً ما يستخدم مؤشرات لقياس التقدم المحرز، في رصد حالة التنفيذ. فعلى سبيل

المثال، بات عدد متزايد من الشركات، في القطاعين الصناعي والتجاري، يعين "رئيس لشؤون الاستدامة" لمعالجة الشواغل البيئية من جهة وأيضاً لمعالجة مسائل محددة مثل السلامة والامتثال والاقتناء. وفي بعض الحالات، يحق لرؤساء شؤون الاستدامة إبداء رأيهم في عمليات تطوير المنتجات وتسويقها.

١٤ - وقد رأت شركات الاستشارات التجارية في هذا التركيز العملي فرصة لوضع معايير تساعد الشركات على تحقيق التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، استخدمت شركة "ديلويت كونسلتنغ" المعايير التالية لتحديد صلاحية الممارسات التجارية للاستدامة: مدى تخفيض النفايات أو إتلافها أو إعادة استخدامها؛ مدى تخفيض الاستهلاك الصافي للموارد (الرأسمالية أو البشرية أو الطبيعية) لمنتج معين أو خدمة معينة؛ الاستبدال الجزئي أو الكلي للموارد المستهلكة؛ ازدياد نسب المواد الطبيعية إلى المواد المصنعة والمواد العضوية إلى الصناعية ومدى تناقص صافي الأثر العالمي^(٥). ويجري إعداد معايير ومؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية أخرى من أجل تعزيز الممارسات الصالحة للاستدامة في قطاع الأعمال.

١٥ - ومن الخطوات التي اتخذتها الحكومات والجهات المعنية الأخرى لتعجيل بعملية التنفيذ: بلورة رؤية للتنمية المستدامة وتحديد بؤرة استراتيجية لها، وتبني مبادئ في التنمية المستدامة يسترشد بها في خطط قطاعات معينة، واتباع نهج متكامل وشامل مع التركيز على الصلات والأنظمة ككل، والمشاركة الواسعة في التنفيذ، وخصوصاً مشاركة الجهات المعنية، والتركيز بشكل عملي على تدابير محددة والمعايير المرتبطة بها.

ثالثاً - الإجراءات المتخذة على الصعيد الحكومي

١٦ - على الصعيد الحكومي الدولي، تركزت المداولات داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في عام ٢٠٠٧ على تعزيز الجهود المبذولة على جميع الصعد من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي المستدام الذي يراعي مصالح الفقراء بطرق منها وضع سياسات اقتصاد كلي منصفة، وعلى تعزيز جهود القضاء على الفقر والجوع، بعدة سبل من بينها الشراكة العالمية من أجل التنمية. وواصلت لجنة التنمية المستدامة في إطار دورها المتعلقة بالسياسات تركيزها على مواضيع تسخير الطاقة في أغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ.

(٥) انظر <http://www.deloitte.com/dtt/section-node/0.1042,sid%253D143146,00.html>

ألف - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٧ - ركز المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٧ المعقودة في جنيف في الفترة من ٢ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ على مناقشته المواضيعية بشأن تعزيز الجهود المبذولة على جميع المستويات لتشجيع النمو الاقتصادي المستدام الذي يراعي مصالح الفقراء، بطرق منها وضع سياسات اقتصاد كلي منصفة. وكرس المجلس الاستعراض الوزاري السنوي الأول لتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية. واعتمد المجلس الإعلان الوزاري الذي أكد فيه الوزراء من جديد على أن التنمية هدف أساسي في حد ذاته وأن التنمية المستدامة تمثل، في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، عنصرا رئيسيا للإطار العام لأنشطة الأمم المتحدة. وكرر الوزراء التأكيد على أن القضاء على الفقر هو أعظم تحد عالمي يواجهه العالم اليوم وأنه ضرورة لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

١٨ - وأكد الوزراء مجددا، في جملة إجراءات أخرى، التزامهم ببلوغ غاية التنمية المستدامة، باتباع سبل عدة من بينها، تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وكرر الوزراء أيضا تأكيد أن القضاء على الفقر والجوع وسوء التغذية، أمر لا مناص منه لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا سيما وأن تلك الآفات تنال من الأطفال، وأنه ينبغي أن تكون التنمية الريفية والزراعية جزءا لا يتجزأ من السياسات الإنمائية الوطنية والدولية. ودعوا في هذا الخصوص إلى زيادة الاستثمار المنتج في التنمية الريفية والزراعية لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة الدعم المقدم للتنمية الزراعية وبناء القدرات التجارية في القطاع الزراعي في البلدان النامية.

١٩ - وسلم الوزراء أيضا بما لتدهور البيئة وتغير المناخ من أثر سلبي على التنمية المستدامة في جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، وخاصة البلدان الأقل نموا، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، وأكدوا من جديد وجوب التنسيق على نحو متكامل بين نهج التصدي لتغير المناخ والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، تفاديا للإضرار بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك مع المراعاة الكاملة لاحتياجات البلدان النامية المشروعة ذات الأولوية لتحقيق نمو اقتصادي مطرد والقضاء على الفقر.

باء - نتائج الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة

٢٠ - كانت الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧ دورة سياسات عامة ركزت على قضايا تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي

وتغير المناخ، وهي قضايا معقدة وإن كانت هامة ومتشابكة. وحضر الدورة الخامسة عشر أكثر من ١٠٠ وزير ونائب وزير، بالإضافة إلى أكثر من ٢٠٠٠ مشارك.

٢١ - وأجرى المندوبون مفاوضات مكثفة متواصلة بشأن القضايا المواضيعية الأربع، فضلا عن القضايا المتداخلة حيث كان العمل يمتد بهم لوقت متأخر من الليل. ورغم أنه كان مقررا أن تنتهي المفاوضات يوم الثلاثاء ٨ أيار/مايو قبل بداية الجزء الرفيع المستوى، فقد استمرت خلاله وشارك فيها وزراء من الاتحاد الأوروبي ومجموعة الـ ٧٧ والصين خلال اليوم الأخير من الدورة.

٢٢ - وحقق أعضاء الوفود شبه الإجماع بشأن موضوعي التنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي اللذين لم تثر فيهما قضية الأهداف المحكومة بزمان محدد والجدول الزمنية. وأحرزوا تقدما كبيرا أيضا بشأن الطاقة وتغير المناخ، مما يشمل بوجه خاص مجال الوصول إلى الطاقة كشرط أساسي للقضاء على الفقر. وتم التوصل إلى اتفاقات بشرط الاستشارة بشأن تغير المناخ تشمل التعجيل بعملية التحول إلى اقتصاد لا تؤدي أنشطته إلى انبعاث غاز الدفيئة بدرجة مرتفعة، مما يعد أول سابقة في المفاوضات الحكومية الدولية. وينبغي عدد من التدابير والإجراءات المتفق عليها بشرط الاستشارة في يوم الجمعة ١١ أيار/مايو على التدابير والإجراءات الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٢٣ - وعلى الرغم من ذلك، ظل المندوبون منقسمون حول نقاط رئيسية عديدة. ومن ثم، كان من الضروري أن يقدم الرئيس نص مقرر لتتظر فيه اللجنة، يجسد النص المتفق عليه بشرط الاستشارة أثناء المفاوضات، وأفضل جهود الرئيس للتوفيق بين الآراء المتعارضة بصورة عادلة ومتوازنة. وقبل نص قرار الرئيس الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، وكذلك العديد من البلدان الأخرى. ورفضت النص ألمانيا باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبلد واحد حضر الجلسة بصفة مراقب، لعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق لا سيما بشأن الأهداف المحددة المتعلقة بالطاقة المتجددة المحكوم تنفيذها بزمان محدد، وعدم التوصل إلى اتفاق دولي بشأن كفاءة استخدام الطاقة، وإدماج سياسات الطاقة في التخطيط الوطني بحلول عام ٢٠١٠، ووضع ترتيبات لإجراء استعراض رسمي لقضايا الطاقة في الأمم المتحدة.

٢٤ - وقد حققت اللجنة نتائج أخرى لم يتم التفاوض بشأنها رغم عدم اتخاذ قرار بتوافق الآراء. وخلال الدورة الخامسة عشرة للجنة حضر أكثر من ١٠٠٠ مشارك دورات مركز التعلم وأنشطة معرض الشراكات للاستفادة من أنشطة بناء القدرات باللجنة؛ وجررت مناقشات ساخنة في معرض الشراكات حول كيفية إسهم الشراكات في تحسين سبل وصول

الفقراء إلى الطاقة الحديثة. وقد أثرى التنوع الكبير من الأحداث الجانبية والموازية المحفزة للفكر (نظمت أكثر من ١٠٠ حدث من هذا القبيل) أنشطة برامج الدورة. وأفسح الحوار الدينامي بين الحكومات والجماعات المهمة المجال لطرح متطورات المجتمع المدني بشأن التحديات المرتقبة والإجراءات اللازمة في مجالات الطاقة والصناعة وتلوث الهواء وتغير المناخ. وجرى أيضا الانضمام بشكل واسع إلى مناقشات المائدة المستديرة التي جرت أثناء جلسات الجزء الرفيع المستوى والحوار الوزاري. وكانت المداخلات بين وزراء الطاقة والبيئة بشأن الطاقة وتغير المناخ حافزة على التفكير، وسلطت الضوء على الحاجة الملحة إلى الحوار بين صناع القرارات في مختلف القطاعات. وبرهنت ديناميات جلسات الحوار تلك من جديد على القيمة المضافة للجنة بوصفها المنتدى الحكومي الدولي الحقيقي الوحيد الذي يعنى بالصلات بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة.

رابعا - التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات

٢٥ - تواصل شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة العمل، بوصفها شبكة مشتركة بين الوكالات مهمتها كفالة اتساق استجابة منظومة الأمم المتحدة في مجالات متعددة للقرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في ميدان الطاقة، كإطار لتبادل المعلومات والمعارف والخبرات والممارسات الجيدة وكذلك المبادرات المضطلع بها في سياق الأنشطة المتعلقة بالطاقة داخل منظومة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠٠٧، أصدرت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة المنشور المعنون "الطاقة الحيوية المستدامة: إطار عمل لصانعي القرار". الذي يُنشد من ورائه هيكله النهج المتبع في المناقشات الحالية بشأن الطاقة الحيوية، ويمثل إحدى إسهامات منظمات منظومة الأمم المتحدة في المناقشات الجارية بشأن قضية مهمة تحتاج المزيد من الاهتمام والتحليل والتقييم حتى يمكن إيجاد البدائل الملائمة، وكفالة تلبية احتياجات الناس من الطاقة وتوفير الحماية المناسبة للبيئة محليا وعالميا.

٢٦ - ومن بين الأنشطة الأخرى التي تضطلع بها شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة مساهماتها في الدورة الخامسة عشر للجنة التنمية المستدامة، والأنشطة المختلفة المضطلع بها لتنفيذ المشاريع تهدف إلى تحسين فرص الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة، بما في ذلك في أفريقيا، وأنشطة تعزيز الطاقة المتجددة وكفالة كفاءة استخدام الطاقة، وجهود إعداد مجموعة أدوات وأدوات أخرى لتحقيق تكامل السياسات العامة، وبناء القدرات، والتوعية.

٢٧ - وواصلت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالمياه في عام ٢٠٠٧، عملها في جميع المناطق المتصلة بالمياه والصرف الصحي. وبدءا من آذار/مارس ٢٠٠٧، حضر ممثلو اللجنة سلسلة اجتماعات المجلس الاستشاري للأمين العام المعني بالمياه والمرافق الصحية، وأحاطوا المجلس

الاستشاري علما بآخر تطورات أنشطة اللجنة. وأسهمت اللجنة أيضا في الأنشطة التحضيرية للعام الدولي للصرف الصحي ٢٠٠٨، وفي تنفيذ العقد الدولي للعمل: "الماء من أجل الحياة" ٢٠٠٥-٢٠١٥. وتمكنت اللجنة، بفضل دعم المانحين، من إقامة برامج مشتركة في زاراكوزا وبون دعما للعقد الدولي، وفي بيروغيا دعما للبرنامج العالمي لتقييم المياه.

٢٨ - وفي عام ٢٠٠٧، استكملت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عملها التنسيقي في سياق الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. ومن بين الأنشطة الأخرى، ساندت المنظمتان الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بوضع إطار السنوات العشر لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامة، المعقود في استكهولم في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. واستعرض الاجتماع التقدم المحرز منذ الاجتماع الثاني لفريق الخبراء، المعقود في سان خوزيه، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وقدم للمناقشة أول مشروع للخطوط الرئيسية لإطار السنوات العشر لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وكان الاجتماع بمثابة فرصة أيضا لاستكشاف مسألة كيفية الإشراف الفعال للمجموعات الرئيسية، بما في ذلك قطاع الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل على برامج أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة داخل منظماتها أو بلدانها.

خامساً - الأنشطة الإقليمية

٢٩ - أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بعد إعادة هيكلتها في آب/أغسطس ٢٠٠٦، شعبة معنية بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة من أجل تقديم الخدمات للجنة الأفريقية للتنمية المستدامة وتنفيذ أنشطة البرامج المضطلع بها دعماً للتنمية المستدامة في أفريقيا. وفي عام ٢٠٠٦، قامت اللجنة، ضمن ما اضطلعت به من أنشطة إقليمية بإصدار عدد من نشرة "التنمية المستدامة في أفريقيا"؛ ونشرة معنونة "المجالس الوطنية للتنمية المستدامة في أفريقيا: استعراض المؤسسات وأدائها"؛ وصدر أول عدد من "تقرير التنمية المستدامة في أفريقيا". وواصلت اللجنة أيضاً تنفيذ أنشطة البرامج في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا، من خلال العمل في مجالات تحويل الاقتصاد الزراعي والريفي تحقيقاً لمتطلبات التنمية المستدامة، وتعزيز التعاون الإقليمي لكفالة التنمية المستدامة، وإعداد تقرير حول صياغة وتنفيذ استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة ورصد الاتجاهات الإقليمية في مجال التنمية المستدامة.

٣٠ - وتسعى اللجنة الاقتصادية لأوروبا، من خلال عملها في مجال التنمية المستدامة، إلى تعزيز التنمية المستدامة داخل البلدان الأعضاء فيها تماشياً مع جدول أعمال القرن ٢١ والحفاظ على البيئة والصحة البشرية. وتسعى اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضاً إلى الحد من التلوث والتخفيف بأقصى قدر من الأضرار التي تلحق بالبيئة بما يُجنب الأجيال القادمة خطر تردي الأحوال البيئية. ولهذا الغرض، تبنت اللجنة الاقتصادية لأوروبا نهجاً متشعباً في أربع اتجاهات وهي:

(أ) الاستعانة بلجنة السياسات البيئية في الجمع بين الحكومات من أجل صياغة سياسة بيئية ودعم تنفيذها وذلك بتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل وبعثات استشارية وتوفير منتدى لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة؛

(ب) الاضطلاع بدور نشط في العمليات الإقليمية والعمليات المشتركة بين القطاعات، ولا سيما العملية الوزارية "البيئة من أجل أوروبا"؛

(ج) تقييم جهود فرادى البلدان للحد من التلوث وإدارة الموارد الطبيعية، بعدة طرق من بينها عمليات تقييم الآثار البيئية، ووضع توصيات بشأن كيفية تحسين الأداء البيئي؛

(د) تنفيذ المعاهدات البيئية الخمس التي جرى التفاوض بشأنها تحت رعاية اللجنة.

٣١ - وتسعى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى الاضطلاع بدور قيادي في توجيه منطقة آسيا والمحيط الهادئ نحو التنمية المستدامة عن طريق تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتمثل الأهداف الرئيسية لبرامجها في تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية المستدامة. وتمثل الأهداف الرئيسية لبرامجها في تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي من أجل التنمية المستدامة وتقوية القدرة الوطنية لدى أعضائها والأعضاء المنتسبين إليها على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تتصل بالبيئة والتنمية المستدامة تمكنهم من تعظيم الفوائد المتأتية من العولمة. ومن خلال تنفيذ تلك البرامج، تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع الجهات المعنية على معالجة المشاكل البيئية بإدماج السياسات البيئية ضمن الأهداف الاقتصادية الوطنية. وتقوم اللجنة أيضاً بتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبين الحكومة والمجتمع المدني. وهي تشكل في هذه العمليات الإنمائية الدينامية المتعددة الأوجه حلقة الوصل الحيوية بين المستويين الوطني والعالمي.

٣٢ - وتسعى اللجنة الاقتصادية لأمرিকা اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة في المنطقة في آن واحد، بهدف تعزيز الأبعاد

الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة متكاملة ومتوازنة. واللجنة إذ تفعل ذلك إنما، تسعى إلى تجسيد رؤية التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سياسة عامة فعالة تتناول المجالات الثلاثة الرئيسية التي تنصب عليها أنشطة برامجها، مع مراعاة المشاكل البيئية التي تعاني منها المنطقة والتي تعتبرها الحكومات أولويات، والميزات النسبية المتوافرة للجنة في عملها على النهوض بالتنمية المستدامة في المنطقة، ودور سائر الجهات الفاعلة المعنية مثل المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومصارف التنمية الإقليمية، والجهات المانحة الثنائية، وذلك اجتناباً لأي ازدواجية في العمل وتعزيز التآزر لإمكانيات تلك المؤسسات. وقد قامت اللجنة مؤخراً بوضع برنامج عمل لتعميم مراعاة التنمية المستدامة في أنشطتها مع التركيز على تغير المناخ والأنشطة التي تربط بين المسائل المتعلقة بالطاقة، وتلوث الهواء والنقل في المدن، والكوارث الطبيعية والتنمية الصناعية، وبين الأنشطة التي يجري تنفيذها في هذه المجالات في ظل التعاون الوثيق بين الشعب الفنية للجنة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمنظمات الإقليمية الأخرى. وفضلاً عن ذلك نظمت اللجنة حلقات دراسية بشأن سياستها المالية والبيئة بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والبنك الدولي والوكالة الألمانية للتعاون التقني.

٣٣ - وتتولى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا رصد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ في المنطقة، وتقديم المساعدة للدول الأعضاء في صياغة سياسات التنمية المستدامة وإعدادها وتنفيذها. وتساعد اللجنة أيضاً الدول الأعضاء على إدراج متغيرات علمية وتكنولوجية في التخطيط الاجتماعي - الاقتصادي بهدف ضمان تحقيق التنمية المستدامة. وقد نظمت اللجنة مؤخراً الدورة السادسة للجنة الطاقة والدورة السابعة للجنة الموارد المائية. واستعرض المندوبون خلال هاتين الدورتين وثائق تتناول الرؤية المطروحة فيما يتصل بالطاقة والسياسات المتعلقة بها، وذلك جنباً إلى جنب مع الاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات للإيجازات التي تحققت في مجال تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛ وناقشت الوفود أيضاً خيارات السياسات العامة المتصلة بتنفيذ عملية الإدارة المتكاملة لموارد المياه على المستوى الوطني، واستعرضت التقدم المحرز بعد خمس سنوات في قطاع المياه. وإضافة لذلك، عقدت اللجنة اجتماعات لأفرقة خبراء معنية بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وبالإصلاحات المؤسسية الوطنية اللازمة لتنفيذ عملية الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وبتطبيق مؤشرات ومقاييس في مجال ضبط نوعية المياه. وتخطط اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا حالياً لتنظيم مؤتمر إقليمي حول المسائل المتصلة بتدهور الأرض في المنطقة العربية.

٣٤ - وبالإضافة إلى الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية التي اضطلعت بها اللجان الإقليمية الخمس، فقد ساهمت أيضاً في المناقشات التي دارت بشأن السياسات العامة أثناء انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة واجتماعها الحكومي الدولي التحضيري للدورة. وتناول ممثلو اللجان الإقليمية الخمس وممثلو مصارف التنمية الإقليمية ومؤسسات إقليمية أخرى خيارات السياسات العامة، من المنظور الإقليمي، والإجراءات التي يمكن اتخاذها للتعميل بالتنفيذ في المجالات المواضيعية الأربعة المتعلقة ألا وهي: تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ. ونظمت المناقشات على أساس كل منطقة على حدة قدم فيها خبراء إقليميون عروضاً تبعها جلسات تحاور مع الوفود. ويمكن الاطلاع على موجز لهذه المناقشات في تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الخامسة عشرة^(٦).

سادسا - المجموعات الرئيسية

٣٥ - لا تزال المجموعات الرئيسية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة على عدة مستويات، وتضطلع بأدوار متعددة كدعاة للتنمية المستدامة ومنفذة لها وصاحبة مصلحة فيها. وتستخدم المجموعات الرئيسية، سواء كانت شبكات دولية كبيرة أو منظمات مجتمعية محلية صغيرة، خبراتها ومعارفها في التثقيف في مجال التنمية المستدامة والتوعية بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ورصد التقدم المحرز نحو تنفيذ التنمية المستدامة.

٣٦ - وتسهم المجموعات الرئيسية أيضاً في التنفيذ عن طريق إقامة شراكات من أجل التنمية المستدامة ومن خلال اضطلاعها بمبادرات نابعة عنها. فعلى سبيل المثال، بدأ العديد من السلطات المحلية بوضع معايير للحد من الانبعاثات في المدن التابعة لها، استكمالاً للجهود الوطنية الرامية إلى الحد من مستويات انبعاث غازات الدفيئة التي تساهم في تغير المناخ. وتسعى المجموعات التجارية والصناعية بمهمة إلى الإسهام في إقامة شراكات ترمي إلى تحسين وصول السكان للطاقة وخصوصاً في المناطق الريفية. وقد أضيف خلال السنة الحالية إلى قاعدة بيانات دراسات الحالات الفردية في مجال التنمية المستدامة الموجودة على الإنترنت والخاصة بأمانة اللجنة العديد من دراسات الحالات الفردية المتعلقة بمجموعة الأنشطة المواضيعية لدورة التنفيذ الراهنة؛ وقدمت تلك الدراسات أمثلة على استثمارات ناجحة دعمت التنمية المستدامة لمجتمعات محلية. وتعتبر المرأة، بوجه خاص، من أصحاب المصلحة

(٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧، الملحق رقم ٩ (E/2007/29).

الرئيسيين في الجهود المبذولة للتغلب على التحديات المتعلقة بالوصول إلى الطاقة وبكفاءة استخدامها.

٣٧ - واستناداً إلى نتائج سنة الاستعراض، شاركت المجموعات الرئيسية أيضاً في عمل الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، التي أتاحت فرصاً وافرة للمجموعات الرئيسية لتقديم مساهماتها بما في ذلك خلال اجتماع اللجنة الحكومي الدولي التحضيري. وقد دعت اللجنة المجموعات الرئيسية إلى إبداء وجهات نظرها في خيارات السياسات العامة والإجراءات الممكنة اتخاذها من أجل التغلب على القيود والعقبات المتصلة باستخدام الطاقة في التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ.

٣٨ - وقد أعدت المجموعات الرئيسية، من أجل الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي، ورقات تبين أولوياتها للعمل فيما يتعلق بالمجموعة المواضيعية. وتماشياً مع الممارسة المعتمدة منذ الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة، أتبع نهج متكامل خلال المناقشات المواضيعية التي أجريت طوال الاجتماع، مع مداخلتين على الأقل في كل جزء، حيث بلغ إجمالي مداخلات المجموعات الرئيسية ٥٤ مداخلتة شملت التعليقات على مشروع وثيقة التفاوض الأولى المقدمة من الرئيس والملاحظات الختامية التي أدلى بها أثناء الجلسة العامة الختامية. وحضر الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي أكثر من ١٠٠ شخص يمثلون ٤٥ منظمة.

٣٩ - وشارك في دورة اللجنة الخامسة عشرة أكثر من ٧٠٠ ممثل عن ١١٧ منظمة. وتناولت المناقشة التحوارية التي أجريت في أول يوم مع المجموعات الرئيسية اقتراحاتها بشأن التدابير والإجراءات العملية المتصلة بمجموعة المسائل المواضيعية. وشاركت المجموعات الرئيسية، أثناء الجزء الرفيع المستوى، في اجتماعي مائدة مستديرة وزاريين ودخلت في مناقشة تحاورية مع الوزراء عبرت فيها المجموعات الرئيسية عن تطلعاتها وأضحت أولوياتها في العمل. وبلغ إجمالي عدد مداخلات المجموعات الرئيسية خلال هذه الدورة ٦٣ مداخلتة.

٤٠ - وحافظ الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي والدورة الخامسة عشرة للجنة على مستوى إشراك المجموعات الرئيسية تماماً في عمل اللجنة، ورحبت المجموعات الرئيسية، بصورة خاصة، بتنوع الفرص التي أتاحت لها مما مكنها من التفاعل مع الخبراء والوفود في المناقشات المواضيعية. وقد أتاحت الجهود المتواصلة، الرامية إلى تعزيز مشاركة المجموعات الرئيسية في عمل اللجنة، لخبراء هذه المجموعات العمل كأعضاء في أفرقة المناقشات المواضيعية والمشاركة في جميع المناقشات المواضيعية والإقليمية والمناقشات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وشاركت المجموعات الرئيسية أيضاً وبصورة نشطة في معرض الشراكات والأنشطة الجانبية لكل من الاجتماعين، بالإضافة لمشاركتها في مركز التعلم الذي أقيم أثناء

انعقاد الدورة الخامسة عشرة. وبصورة عامة، أضافت مساهمات المجموعات الرئيسية ومشاركتها النشطة قيمة كبيرة إلى نتيجة دورة السنتين هذه.

سابعاً - الشراكات من أجل التنمية المستدامة

٤١ - أثبتت الشراكات الطوعية القائمة بين العديد من أصحاب المصلحة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة أنه نتيجة تكميلية مهمة من نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وآلية سليمة للتنفيذ. وما زالت الشراكات تؤتي ثمارها على أرض الواقع. وقد أثبتت أنها وسيلة مفيدة وتتسم بالمصداقية لإحداث تغيير عن طريق حفز الحكومات على العمل، وإشراك طائفة عريضة من أصحاب المصلحة وإيجاد نماذج جديدة ومبتكرة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتزاماتها. وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٧، كان قد سجل ما مجموعه ٣٣٠ مبادرة من هذا القبيل لدى أمانة لجنة التنمية المستدامة، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٦٣ في المائة في التسجيل منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

٤٢ - وتتميز الشراكات من أجل التنمية المستدامة بسمة خاصة، وهي: أنها ترتبط تحديداً بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها دولياً في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وجدول أعمال القرن ٢١ و/أو برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٧). بيد أن هذه الشراكات ليست حسبما جرى التشديد عليه في مؤتمر القمة، بديلاً عن المسؤوليات والالتزامات الحكومية؛ بل يقصد منها دعم التنفيذ بإشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة القادرة على الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

٤٣ - وقد عيّن مؤتمر القمة العالمي لجنة التنمية المستدامة كمركز تنسيق للمناقشات بشأن الشراكات المعززة للتنمية المستدامة. وشددت اللجنة، في دورتها الحادية عشرة في عام ٢٠٠٣، على أنه ينبغي إقامة الشراكات وتفعيلها في سياق عملية مؤتمر القمة ومتابعة تنفيذ نتائجه وفقاً لمجموعة من المعايير والمبادئ التوجيهية المتفق عليها. ووافقت اللجنة على إطلاع الجمهور على المعلومات المتعلقة بالشراكات من أجل التنمية المستدامة. وفي إطار عملية تقاسم المعلومات هذه، طلبت اللجنة إلى أمانتها أن تتيح الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالشراكات عن طريق قاعدة بيانات تكون في متناول جميع الأطراف المعنية.

٤٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، أعيد تصميم الموقع الشبكي لشراكات لجنة التنمية المستدامة لإضافة مزيد من المحتوى المهم وزيادة سهولة استعماله وتحسين إمكانية الاطلاع عليه وتيسير الوصول إلى شتى موارد المعلومات فيما يتعلق بالشراكات. ومن السمات

(٧) قرار الجمعية العامة ١٥-١٩/٢ المرفق.

الجديدة التي أضيفت إلى الموقع الشبكي أقسام عن أخبار الشراكات وتسجيلات الشراكة الجديدة وأحدث تطورات الشراكات وإجراءات التسجيل والتحديث وكذلك قوائم بوصلات المواقع الشبكية التي يمكن البحث فيها، والمنشورات والمقالات المتصلة بالشراكات. ويهدف الموقع الشبكي للشراكات إلى المساعدة على التعرف على أنشطة الشبكات وإسهامها في التنفيذ عن طريق توفير طائفة واسعة من المعلومات العملية، وتيسير ذلك: ويشمل تفاصيل كيفية تسجيل الشراكات الجديدة لدى أمانة اللجنة، ومعلومات عن الاجتماعات المقبلة المتعلقة بالشراكات، وآخر المنشورات التي تصدرها أمانة اللجنة عن الشراكات المسجلة، وكذلك مبادئ توجيهية مفصلة وبرنامج للأنشطة في معارض الشراكات التي تنظمها لجنة التنمية المستدامة. وتتاح تلك الوثائق للتزليل في موقع الشراكات على الإنترنت.

٤٥ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، نظمت أمانة اللجنة خلال الدورة الخامسة عشرة للجنة، معرضاً للشراكات لتهيئ للمبادرات المسجلة فرصة لعرض ما أحرز من تقدم وللربط الشبكي بالشركاء الحاليين والمرتبين، وإيجاد أوجه تآزر بين الشراكات، وتبادل الخبرات فيما بينها. كما منح معرض الشراكات المشتركين من لجنة التنمية المستدامة فرصة لجمع المعلومات عن المساهمة المهمة التي توفرها الشراكات، للجهود الرامية إلى دعم تنفيذ التنمية المستدامة وللمناقشة ذلك. وجرى التشجيع بصورة خاصة على استهلال وتسجيل شراكات جديدة. وتضمن برنامج الأنشطة مكاتب إعلامية عن الشراكات ودورات للنقاش التحواري حول "الشراكات في الممارسة العملية". وقد نظمت أمانة لجنة التنمية المستدامة تلك الدورات لإجراء حوار مفتوح عن القضايا العملية المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة عن طريق الشراكات وكذلك زيادة فرص المشتركين من لجنة التنمية المستدامة في توجيه أسئلة والتعرف على التحديات وتبادل المعلومات عن الدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

٤٦ - وتماشياً مع تركيز لجنة التنمية المستدامة في سنة السياسات ٢٠٠٧ على التدابير والخيارات العملية للإسراع في تنفيذ الالتزامات، فقد وفرت المناقشات التحوارية التي جرت في معرض الشراكات فرصة مهمة لتسليط الضوء على التجارب العملية للجهات المنخرطة في شراكات. ونظمت أيضاً أنشطة للشراكات في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للدورة الخامسة عشرة للجنة في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وأصدرت اللجنة عدة منشورات موجزة على الإنترنت تحتوي على تقارير مختصرة للأنشطة اليومية خلال كل من الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي والدورة السنوية للجنة وهي متاحة على الموقع التالي (http://www.un.org/esa/sustdev/csd/csd15/PF/CSD-15_PF_programme.htm).

٤٧ - وشهدت أيضا الدورة الخامسة عشرة للجنة بتدشين الدورة الأولى للمنتدى الإلكتروني للشراكات الرامي إلى تدعيم الاتصال والتحالف الاستراتيجي بين الشراكات المسجلة لدى لجنة التنمية المستدامة عن طريق تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة ومتابعة الاجتماعات والمؤتمرات والمنشورات.

٤٨ - وعلى مدى السنوات التي انقضت منذ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ظلت الشراكات من أجل التنمية المستدامة التي استهلكت أثناء المؤتمر تتطور وتنمو وتقوى. كما استمر إقامة شراكات جديدة وتسجيلها لدى أمانة اللجنة. وتواصل شراكات لجنة التنمية المستدامة إظهار تأثيرها ومساهماتها الملموسة في تنفيذ أهداف والتزامات التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا، عن طريق التعاون على جميع المستويات، وتجميع المهارات، وحشد الموارد، واستحداث سياسات مبتكرة، وإيجاد حلول تقنية وتمويلية للتغلب على عوائق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، لا تفتأ هذه المبادرات تتطور باجتذاب شركاء جدد وبناء تحالفات مع شراكات أخرى تعمل في مجالات تكميلية.

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

٤٩ - يتبين من المعلومات الحديثة الواردة في هذا التقرير أن تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها وسياساتها مستمر على جميع الأصعدة. وتبتدى بالتدرج في عملية التنفيذ بعض السمات المشتركة مما ييسر الجهود الجارية التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة المعنية بالتنفيذ لتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ومن الخطوات التي اتخذتها الحكومات وغيرها من الجهات المعنية لتعجيل بالتنفيذ: بلورة رؤية للتنمية المستدامة وتحديد بؤرة استراتيجية لها واعتماد مبادئ أساسية في التنمية المستدامة يسترشد بها في خطط كل قطاع، واتباع نهج متكامل وكلي، مع التركيز على الصلات والأنظمة ككل، والتركيز بشكل عملي على تدابير محددة والمعايير المرتبطة بها. وينبغي للدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية المضي على مسار التنفيذ هذا مع السعي إلى تعجيل وتيرة التقدم.

٥٠ - وتحقيقا لهذه الغاية، يوصى بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تهيئ بالحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمجموعات الرئيسية، أن تواصل تعجيل وتيرة التقدم في التنفيذ عن طريق تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، ومن أجل ذلك تدعو اللجنة إلى مواصلة تحسين أساليب عملها بغرض تسهيل تلك التبادلات؛

(ب) أن تهيئ بجميع الحكومات أن تواصل دعمها للجنة المعنية بالتنمية المستدامة وأن تنظم أنشطة فيما بين الدورات، مع الأخذ في الاعتبار المجموعة المواضيعية من القضايا التي تنتظر فيها اللجنة في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وأن تساهم في هذا الصدد في الصندوق الاستئماني للجنة من أجل دعم زيادة مشاركة ممثلي البلدان النامية وممثلي المجموعات الكبرى في عمل اللجنة؛

(ج) دعوة مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق إلى أن يواصل، من خلال اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، رصد كفاءة وفعالية عمل الآليات التعاونية المشتركة بين الوكالات، بما فيها شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، ومبادرة الأمم المتحدة بشأن المياه وغيرها من ترتيبات العمل التعاونية، في متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

(د) مناشدة الحكومات المانحة والمؤسسات المالية الدولية زيادة المعونة الإنمائية إلى البلدان النامية في المجالات المواضيعية المتمثلة في الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا.

إسهام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١ - يواصل البرنامج الإنمائي تعزيز الدور الحيوي الذي تؤديه البيئة والطاقة في الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الطويل الأجل المتمثل في التنمية المستدامة. ووفقاً للبيانات التي جرى جمعها في نطاق إطار التمويل المتعدد السنوات، صرف الصندوق الإنمائي ٩٥٠ مليون دولار بموجب فئات الخدمات المتصلة بالبيئة والطاقة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وزاد الإنفاق بنسبة ٣٠ في المائة خلال تلك الفترة، ليلغ ٣٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ مقابل ٢٦٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ ومن مجموع الموارد التي خصصت للبيئة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ أنفق حوالي ٢٨ في المائة (٢٦٢ مليون دولار) على أطر واستراتيجيات التنمية المستدامة؛ و ٢٨ في المائة (٢٦٣ مليون دولار) على أنشطة حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام؛ و ١٢ في المائة (١٨٨ مليون دولار) على الأنشطة الرامية إلى إتاحة إمكانية الحصول على خدمات الطاقة المستدامة. وكانت ثلاثة أرباع إنفاق البرنامج الإنمائي على البيئة والطاقة في تلك المجالات الثلاثة. وأنفقت مبالغ أصغر على حوكمة استغلال المياه على نحو فعال (١٠٨ مليون دولار)، والسيطرة على انبعاثات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون والملوثات العضوية الثابتة (٦٧ مليون دولار)، والإدارة المستدامة للأراضي (٤٩ مليون دولار).

أطر واستراتيجيات التنمية المستدامة

٢ - يسهم عمل البرنامج الإنمائي في إطار فئة "أطر واستراتيجيات التنمية المستدامة" في تيسير إدراج مسألة الاستدامة البيئية على الصعيد القطري ضمن الأطر الإنمائية الوطنية الرئيسية، ومن بينها استراتيجيات الحد من الفقر. وقد اشترك ما مجموعه ٨٤ بلداً في فئة الخدمات هذه في عام ٢٠٠٦، وقد ارتبطت بفئة الخدمات تلك ٣٤ في المائة من مجموع النواتج البيئية (٩٦ من بين ٢٨٢) التي قدمت المكاتب القطرية تقارير عنها.

٣ - وظل البرنامج الإنمائي يدعم جهود بناء القدرات الرامية لتعميم مراعاة البيئة في الخطط الإنمائية على الأصعدة الوطني والإقليمي والمحلي. فمثلاً، عملت رواندا على ضمان إدراج الشواغل البيئية على نحو كاف في استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وخطط تنمية المقاطعات بها، التي شملت التدريب على أدوات الإدارة البيئية، ومن بينها التقييم البيئي الاستراتيجي.

٤ - ويقوم البرنامج الإنمائي بدور قيادي في تطوير التقييم البيئي الاستراتيجي ليكون نهجا يتبع في تعميم مراعاة الاستدامة البيئية في السياسات والخطط والبرامج، والمشاركة في الإشراف على إعداد إرشادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، بشأن تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي. وخلال السنوات القليلة الماضية، زاد البرنامج الإنمائي مساعده المقدمة للبلدان في تطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي لتحسين نوعية عمليات التخطيط لديها: دعم البرنامج الإنمائي ٥ بلدان في هذا المجال في عام ٢٠٠٥ و ١١ بلدا في عام ٢٠٠٦. واستخدمت غانا عمليات التقييم البيئي الاستراتيجي لتعميم مراعاة المسائل المتصلة بتنمية الأراضي الجافة في التخطيط على صعيد المقاطعات، ووضعت جمهورية إيران الإسلامية إطارا وطنيا للتقييم البيئي الاستراتيجي يطبق في قطاع الطاقة لديها. ويلتزم البرنامج الإنمائي بتطبيق التقييم البيئي الاستراتيجي على نحو أكثر منهجية سواء داخليا أو في البلدان الشريكة.

٥ - ودعم عدد من المكاتب القطرية استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة. وركزت تلك الجهود على تقوية استراتيجيات التنمية المستدامة عن طريق تحليل الاحتياجات وتنمية القدرات وتعزيز الجهود الوطنية لتسيير دفة الأمور وكفالة التوافق مع البرامج والأولويات الوطنية. بما يسهم في تحقيق أهداف ورقة استراتيجيات الحد من الفقر وتنفيذ الاتفاقيات البيئية المختلفة.

٦ - وتبلي البلدان أحسن بلاء حين تعتمد مبادئ التنمية المستدامة وحين تعدل تلك المبادئ لتلائم الأولويات الوطنية، كلما كان ذلك ضروريا، ويقوم مزيد من البلدان بتكييف الغايات المدرجة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية لتلائم الظروف والأولويات الوطنية، ومواءمتها في تنميتها الوطنية.

المياه والصرف الصحي

٧ - أحد مجالات عمل البرنامج الإنمائي هو الإدارة الفعالة للمياه، التي تتضمن إدماج قضايا المياه ضمن أطر العمل الإنمائية القطرية، وتحسين إمكانية حصول السكان الفقراء على إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي الملائمة، وتعزيز الحوار عبر الحدود بشأن قضايا المياه. وقد صرف البرنامج الإنمائي ما لا يقل عن ١٠٨ ملايين دولار في مجال إدارة المياه خلال هذه الفترة كما مول مرفق البيئة العالمية وحده مشاريع دولية للمياه في عشرات من البلدان في عام ٢٠٠٦.

٨ - وفيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية من أجل إدارة استخدام المياه وحوكمتها، ركز الصندوق الإنمائي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ على إدماج إدارة الموارد المائية وإمدادات

المياه وخدمات الصرف الصحي في أطر العمل الإنمائية الوطنية وبناء القدرات من أجل تنفيذها. وعلى سبيل المثال، ساعد البرنامج الإنمائي البلدان على تطوير الاستراتيجيات الوطنية للإدارة المتكاملة لموارد المياه كما يواصل تقديم الدعم في ما يزيد على ٥٠ بلداً آخر، من بينها جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالمياه. ويعتبر بناء القدرات أحد الأولويات، وقد أنشأ البرنامج الإنمائي شبكات لبناء القدرات مثل كاب - نت، التي تشمل ١١ من الشبكات الوطنية و ٩ من الشبكات الإقليمية في مجال بناء القدرة على إدارة المياه، تضم في عضويتها ٣٠٠ مؤسسة.

٩ - وفيما يخص الإدارة المحلية للموارد المائية وإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، ركز البرنامج الإنمائي على تشجيع إدارة لا مركزية للمياه تستجيب للظروف المحلية ولاحتياجات الفقراء والجماعات المهمشة. وساعد البرنامج الإنمائي المجتمعات المحلية على القيام بدور فعال في الإدارة المتكاملة لموارد المياه وشجع على اتباع أنظمة وتكنولوجيات مأمونة تركز على نظام بيئي سليم لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي. وتضمن ذلك دعماً مقدماً إلى أوكرانيا وتشاد والسودان والصين وكينيا وغيرها في وضع خطط وطنية وهياكل تعريفية ونظم قانونية ورقابية في مجال المياه والصرف الصحي. ودعم البرنامج الإنمائي المشاريع المجتمعية بشأن إدارة موارد المياه والإمدادات المائية والصرف الصحي في أكثر من ٣٠ بلداً. وفي سري لانكا والهند أسفر نجاح المشاريع الرائدة الملائمة للبيئة في مجال الصرف الصحي عن تقدم المجالس البلدية وحكومات الولايات بطلبات لرفع مستوى خدمات الصرف الصحي. وقد اضطلع في المكسيك ببرنامج عريض القاعدة لتوفير مرافق بلدية للصرف الصحي "الملائم للبيئة" وساعد المنظمات المحلية على تصميم وتصنيع مرافق "إيكوسان" وأثبت جدوى أنظمة "إيكوسان" وصلاحيتها للمنازل وللأماكن العامة.

١٠ - وتعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من الأمور المحورية في إدارة الموارد المائية، فهي تعزز التنمية البشرية لكل من الرجال والنساء. وقد أنتج البرنامج الإنمائي أدوات مثل "تعميم مراعاة الشؤون الجنسانية في إدارة المياه: دليل للموارد"، وهو دليل تفاعلي يستند إلى الإنترنت كما يوجد على أقراص مضغوطة بأربع لغات، و "لماذا نهتم بالشؤون الجنسانية"، وهو برنامج للتعليم بالممارسة لمديري المياه، يتوفر باللغتين الانكليزية والإسبانية.

١١ - ويعتبر التكيف مع تغير المناخ مجالاً يشمل عدة مواضيع ويرتبط بمواضيع أخرى عديدة. ودعم البرنامج الإنمائي خلال هذه الفترة عملية إعداد أكثر من ٢٠٠ بيان وطني منفرد بشأن تغير المناخ وتدابير التكيف معه و ٢٩ برنامجاً وطنياً للتكيف؛ و ٢٢ مشروعاً رائداً بشأن التكيف في ٤٣ بلداً، وجميعها ذات صلة وثيقة بالمياه.

١٢ - وختاماً، واصل البرنامج الإنمائي أداء دور رئيسي في تعزيز الإدارة المشتركة للمجاري المائية عبر الحدود - أي الأنهار والبحيرات وخزانات المياه الجوفية التي تعبر الحدود القطرية - وذلك بتحديد الأولويات وبناء توافق الآراء بشأن الإصلاحات الإدارية والاستثمارات وتعزيز المؤسسات ودعم تنفيذ برامج العمل. وتشمل النتائج التي حققتها البرنامج الإنمائي في هذا المجال دعم برامج إدارة المياه عبر الحدود في ١٥ من البحيرات وأحواض الأنهار فيما يربو على ١٠٠ بلد؛ ويشمل الدعم وضع وتنفيذ برامج عمل استراتيجية والتنمية المؤسسية لإدارة المياه عبر الحدود.

خدمات الطاقة المستدامة

١٣ - خدمات الطاقة المستدامة قطاع نما بصورة كبيرة في السنوات القليلة الماضية مع التركيز على ما يلي: (أ) تدعيم أطر السياسات الوطنية؛ (ب) زيادة إمكانيات الحصول على الطاقة في المناطق الريفية؛ (ج) التشجيع على استخدام التكنولوجيات النظيفة؛ (د) زيادة فرص الحصول على التمويل الاستثماري للطاقة المستدامة.

١٤ - ومنذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، والبرنامج الإنمائي يركز في ما يربو على نصف المشاريع التي يضطلع بها والتمويل الذي يوفره في مجال الطاقة على توسيع نطاق إمكانيات وصول الفقراء إلى الطاقة. والحركات الرئيسية لهذا النمو هي البرامج الإقليمية الثلاثة للطاقة التابعة للبرنامج الإنمائي، الرامية إلى تبادل الدروس المستفادة من البرامج والخبرات الوطنية وتوسيع نطاق الإجراءات على المستوى القطري مع تشجيع العمل التعاوني من خلال توحيد الالتزامات السياسية على الصعيد الإقليمي. وفي أفريقيا على سبيل المثال، قدم البرنامج الإنمائي دعماً تقنياً ومالياً للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جهود يرمي إلى المساعدة على تعميم مراعاة الاعتبارات المتصلة بالطاقة في الاستراتيجيات الإنمائية للمنطقة. وبمساعدة من البرنامج الإنمائي، التزمت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، باستراتيجية إقليمية طموحة هدفها زيادة إمكانيات الحصول على خدمات الطاقة الحديثة إلى أربعة أمثالها في المناطق الريفية والحضرية بحلول عام ٢٠١٥.

١٥ - ويواصل البرنامج الإنمائي القيام بدور مهم في مساعدة البلدان في تحولها إلى استخدام نظم الطاقة المستدامة. ويعتبر برنامج مرفق البيئة العالمية التابع للبرنامج الإنمائي القوة الرئيسية في هذا المجال. وتنصب مشاريع برنامج مرفق البيئة العالمية التابع للبرنامج الإنمائي في معظمها على تشجيع النظم المستدامة بيئياً - من خلال تحسين الكفاءة واعتماد تكنولوجيات الطاقة المتجددة - والتصدي لتحديات الطاقة المتصلة بالمناخ. وأدى أيضاً برنامج المنح الصغيرة في

مرفق البيئة العالمية دورا هاما، خصوصا في بناء القدرة على الصعيد المجتمعي من أجل زيادة إمكانيات حصول الفقراء على الطاقة.

١٦ - وما زالت زيادة فرص الحصول على تمويل استثماري من أجل الطاقة المستدامة تمثل تحديا. ويعمل البرنامج الإنمائي في هذا الصدد مع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على استطلاع فرص التحول التي يمكن أن تساعد على التعجيل بالتحول إلى أنظمة للطاقة أصح للاستدامة. ويعد مرفق تسخير الكربون لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية، الذي أُعلن عنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أحدث إسهامات البرنامج الإنمائي في هذا الجهد. وهدفه هو سد الفجوة بين عالم الكربون وعالم الأهداف الإنمائية للألفية.

الإدارة المستدامة للأراضي

١٧ - تشمل الإدارة المستدامة للأراضي العمل على كفالة إمكانية الزراعة والغابات والمراعي، وتهدف إلى زيادة مرونة وسبل كسب العيش المتاحة للمزارعين والرعاة وغيرهم من مستخدمي الموارد الطبيعية وضمان صلاحيتها للاستدامة. وهدف عمل البرنامج الإنمائي في هذا القطاع هو تشجيع التغيير من "إدارة الأراضي" المعتادة إلى "الإدارة المستدامة للأراضي". وقد أسفرت عقود من التنمية الريفية عن استراتيجيات جعلت أنماط استخدام الأراضي تنحرف نحو تعظيم المنافع في أحد القطاعات مع تحميل قطاع آخر دونا قصدا التكاليف. وتجسدت تلك التكاليف في تدهور الأراضي والتصحر واقتلاع الغابات والتلوث الزائد بالمغذيات وملوحة التربة، واللاجئين لأسباب بيئية والهجرة الاضطرارية والفقر وتهميش الأقليات (الشعوب الأصلية، والرعاة) والنساء فيما يخص اتخاذ القرارات المحلية والسيطرة على الأراضي وثروات الموارد الطبيعية. ومن المقدر أن معدلات تدهور الأراضي قد وصلت، حسب مدى شدتها، إلى نسبة تتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة في العالم.

١٨ - وقد قام مركز تنمية الأراضي الجافة التابع للبرنامج الإنمائي بتطوير قدرات من خلال برنامج متكامل لتنمية الأراضي الجافة مما أسفر عن تعميم مراعاة المسائل والأولويات المتصلة بالأراضي الجافة في السياسات الوطنية وأطر تخطيط التنمية واستراتيجيات تخفيض حدة الفقر وأنظمة وضع الميزانيات في ١٩ بلدا في أفريقيا جنوب الصحراء وفي الدول العربية.

الحفاظة على التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام

١٩ - في مجال التنوع البيولوجي دعم عمل البرنامج الإنمائي أنشطة تنمية القدرات وإدارة المعارف وإسداء المشورة فيما يتصل بالسياسات العامة والدعوة. وساعد ما مجموعه ٥٣ مكنيا قطريا على إحراز نتائج في هذا الصدد في عام ٢٠٠٦. والواقع أن معظم المنظمات

المعنية بحفظ التنوع البيولوجي تربط على نحو متزايد المسائل المتصلة به بالرفاه الإنساني والأهداف الإنمائية للألفية. وقد أُحرز تقدم كبير في مجال فهم المبررات الاقتصادية لحماية التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وفي تبني تلك المبررات. وجرى تطوير أساليب محسنة لتقييم ورصد حالة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في العالم. وكان لمنظور المجتمعات المحلية بشأن المحافظة على التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام أثر ملحوظ على السياسات العالمية والوطنية.

٢٠ - وعن طريق الدعوة والتحليل على الصعيد العالمي، ساعد البرنامج العالمي للتنوع البيولوجي التابع للبرنامج الإنمائي البلدان والمجتمعات النامية على التأثير في السياسات الوطنية والعالمية، والاستفادة من المعارف المتصلة بالتنوع البيولوجي، والتقدم في تحقيق أهدافها المتصلة بالتنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر. كما عمل البرنامج الإنمائي على المساعدة في تمكين الحكومات والمجتمعات المحلية من تحسين إدارتها للتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي تقدمها. وقد أُنجزت أنشطة الدعوة والتحليل على الصعيد العالمي بالنيابة عن المجتمعات المحلية فيما يخص تشكيل بيئة مواتية عن طريق مبادرة خط الاستواء، التي منحت جائزة خط الاستواء في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ تقديراً للجهود الرائعة التي بذلتها المجتمعات المحلية لتخفيف حدة الفقر بالمحافظة على التنوع البيولوجي. وتم أيضاً، في إطار مبادرة خط الاستواء هيئة واستضافة ست "مساحات للحوارات المجتمعية" بهدف تبادل المعارف المحلية فيما بين المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والحكومات وتعلم كل منها من الأخرى؛ وتنوير صانعي القرارات وواضعي السياسات؛ وتنمية قدرة القادة المحليين والمجتمعات المحلية في جهودهم الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١ - وعلى مستوى المجتمعات المحلية، دعم برنامج مرفق البيئة العالمية للمنح الصغيرة النهج المجتمعية عن طريق منح تصل إلى ٥٠ ٠٠٠ دولار. وجرى حتى الآن تمويل ما يربو على ٣ ٠٠٠ مشروع متعلق بالتنوع البيولوجي تابع لمنظمات غير حكومية ومنظمات مجتمعية في أكثر من ٨٠ بلداً، يصل مجموع تمويلها إلى ما يربو على ٥٨ مليون دولار.

التحكم في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون والملوثات العضوية الثابتة

٢٢ - يدعم البرنامج الإنمائي في هذا المجال البلدان في عملية وضع سياسات وطنية وقطاعية تحسن السيطرة على المواد الكيميائية. وشجعت مبادرة عالمية، هي النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، على إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في عمليات تخطيط التنمية. ولما كانت الإدارة السليمة للمواد الكيميائية تشمل قطاعات عدة فهي مهمة في جميع قطاعات المجتمع وهي تُسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كلها، بينما يمكن أن يعوق

ضعف الإدارة السليمة تحقيق تلك الأهداف. وفي إطار هذه الفئة من الخدمات يعمل البرنامج الإنمائي على إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ضمن عمليات التخطيط الإنمائي الوطنية عن طريق التركيز على التطبيقات الشاملة لعدة قطاعات.

التخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه

٢٣ - دعم البرنامج الإنمائي أيضا قدرا كبيرا من العمل المتعلق بالتخفيف من وطأة تغير المناخ والتكيف معه. والبرنامج هو الوكالة المنفذة لمشاريع برنامج العمل الوطني للتكيف المضطلع بها في ما لا يقل عن ٣٠ بلدا من أقل البلدان نموا بهدف صياغة برامج على نطاق البلد بأكمله تشمل أنشطة تكيف فورية وعاجلة تتصدى للآثار المعاكسة الحالية والمتوقعة لتغير المناخ والظواهر الشديدة. ومن بين هذه البلدان الثلاثين، قدم سبعة بلدان (بنغلاديش وبوتان وبوروندي وساموا وكيريباتي وملاوي والنيجر) وثائقها الكاملة عن برنامج العمل الوطني للتكيف إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ومن بين البلدان التي ما زالت تعد برامج العمل الوطني للتكيف، يُتوقع أن تكمل ست منها برامجها وأن تقدمها إلى أمانة الاتفاقية في أوائل عام ٢٠٠٧، بينما يُتوقع أن تكمل بقيتها تلك العملية في عام ٢٠٠٨.

٢٤ - وفي عام ٢٠٠٦، ساعد البرنامج الإنمائي ١٤ من أقل البلدان نموا على إصدار مسودات برامج العمل الوطني للتكيف، مما يزيد عدد البلدان التي وصلت إلى مرحلة إعداد المسودة أو تخطيطها إلى ١٦ بلدا. ويجري حاليا وضع مشاريع متابعة لبرامج العمل الوطني في بنغلاديش وبوتان وساموا وكمبوديا والنيجر. وفي بوتان، يجري العمل على تخفيض مخاطر ذوبان البحيرات الجليدية من خلال (أ) تحسين السياسات على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات؛ (ب) بناء القدرات من خلال أنظمة الإنذار المبكر بالفيضانات؛ (ج) تخفيض منسوب مياه البحيرات في المناطق المعرضة بشدة للخطر. وفي عام ٢٠٠٧، سيقوم البرنامج الإنمائي بمتابعة المشاريع المضطلع بها في ١٠ بلدان أخرى من أقل البلدان نموا.

٢٥ - وفي عام ٢٠٠٦ أيضا، تلقى ٥٢ بلدا موافقة على مقترحات مشاريع البيانات الوطنية الثانية، يدعمها البرنامج الإنمائي. وقد نما الوعي بفرص إدراج مخاطر تغير المناخ ضمن الخطط الإنمائية الوطنية من خلال تلك العملية. واستفادت ألبانيا، على سبيل المثال، من تلك العملية في وضع مقترح لمشروع لمرق البيئة العالمية لإدماج مخاطر تغير المناخ ضمن التخطيط لمواجهة الكوارث وإدارة المياه.

٢٦ - ويُقدر أن ٤٠ في المائة من المساعدة الإنمائية يمكن أن تتأثر بتغير المناخ. وقد ظل البرنامج الإنمائي يشارك في التكيف مع تغير المناخ منذ أوائل التسعينات في القرن الماضي

حيث أسهم في وضع إطار لسياسات التكيف للمساعدة على ترجمة الدراسات التي تتناول قلة المنعة في مواجهة تغير المناخ وسبل التكيف إلى سياسات للتكيف. وبفضل الصندوق الخاص لتغير المناخ وصندوق أقل البلدان نمواً اللذين أنشئتا حديثاً ويديرهما مرفق البيئة العالمية، والحصص التي خصصت في الآونة الأخيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية، وإيرادات آلية التنمية النظيفة، المخصصة على وجه التحديد للتكيف، يمكن للمجتمع الدولي أن يبذل جهوداً متضافرة من حيث التكيف مع تغير المناخ.